



النسخة المعدة للإلقاء

"تحديات عالمية، وحلول عالمية" – كلمة ألقاها في جامعة جورج واشنطن

السيد دومينيك سترواس-كان

مدير عام صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، في ٤ إبريل ٢٠١١

طاب مساؤكم، جيراننا الأعزاء. إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم. وأود توجيه الشكر إلى الرئيس ناب على هذه الدعوة الكريمة، وإلى داني لبيزير على تنظيم هذه الفعالية. إنني أستمتع دائما بالحديث إلى الطلاب، وقد قمت بذلك في جميع أنحاء العالم. فأنتم في النهاية قادة الغد، وأنتم الذين ستشكلون المستقبل.

في نهاية الأسبوع القادم، سوف يعقد صندوق النقد الدولي اجتماعات الربيع المعتادة. إنه ذلك الوقت من العام الذي يأتي فيه إلى العاصمة واشنطن وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية، وهم من نكون مسؤولين أمامهم، من أجل مناقشة أحوال الاقتصاد العالمي. وفي هذا العام، سيكون لديهم الكثير ليتحدثوا عنه.

إننا نعيش لحظة تاريخية شديدة التفرد، فترة من الجيشان الهائل. فكما تعلمون جميعا، إن الأزمة المالية العالمية دمرت الاقتصاد العالمي وتسببت في مشقة ومعاناة لا حصر لهما في جميع أنحاء العالم. لكنها فعلت ما هو أكثر من ذلك – فقد دمرت الركائز الفكرية للنظام الاقتصادي العالمي الذي ساد في ربع القرن الماضي.

كنا نظن قبل الأزمة أننا نعرف كيف ندير الاقتصادات بكفاءة واقتدار. وكان "توافق واشنطن" هذا مقترنا بعدد من الصفات. فكنا نقول إن القواعد البسيطة للسياسة النقدية وسياسة المالية العامة من شأنها ضمان الاستقرار؛ وإن إلغاء القيود التنظيمية واعتماد الخصخصة يؤديان إلى إطلاق إمكانات النمو والرخاء؛ وإن الأسواق المالية توجه الموارد إلى المجالات الأكثر إنتاجية وتقوم بالتنظيم الذاتي على نحو فعال؛ وإن مد العولمة الصاعد يرفع معه كل القوارب.

كل هذا أطاحت به الأزمة. فأصبح توافق واشنطن من قبيل الماضي، وأصبحت مهمتنا الحالية هي إعادة بناء ركائز الاستقرار وجعلها قادرة على الصمود أمام اختبار الزمن، وجعل مرحلة العولمة التالية تعم بنفعها الجميع. وإعادة البناء

هذه تغطي ثلاثة مجالات أساسية – منهج جديد للسياسات الاقتصادية، ومنهج جديد للتجانس الاجتماعي، ومنهج جديد للتعاون والعمل متعدد الأطراف.

آفاق المستقبل

اسمحوا لي أن أبدأ بالموقف الاقتصادي. يواصل الاقتصاد العالمي مسيرة التعافي، لكنه تعافٍ غير متوازن سواء بين البلدان أو في داخلها. فلا يزال النمو شديد الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة، وهي "أرض الصفر" بالنسبة للأزمة المالية، ولا تزال البطالة شديدة الارتفاع. وفي نفس الوقت، تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة – وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية – انطلاقها الدافعة، وجهودها المبذولة للتعامل مع فورة النشاط الاقتصادي. أما البلدان منخفضة الدخل فقد أبدت صلابة لافتة للنظر، لكنها تتعرض الآن لمغبة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

ولا يزال عدم اليقين سائداً إلى حد كبير. فهناك العديد من "البجع الأسود" يسبح بالفعل في بحيرة الاقتصاد العالمي.

وبعد مأساة اليابان المفجعة، أصبحت الأولوية العاجلة هي تخفيف المعاناة البشرية وإعادة بناء ما طاله الدمار. وفي هذا الصدد، نشعر كلنا بالانبهار إزاء صلابة الشعب الياباني.

وفي أوروبا، تقف بعض البلدان عند مفترق طرق – فقد خطت خطوات صعبة، لكنها تحتاج إلى مزيد من الجهود. وفي نهاية المطاف، تحتاج أوروبا إلى حل شامل – يقوم على التضامن بين البلدان الأوروبية – للتعامل مع مشكلات القطاع المالي والدين السيادي الباقية منذ وقت طويل. وقد كان التقدم في هذا الخصوص جزئياً وتدرجياً حتى الآن، وهو ما يمثل مخاطرة أساسية بالنسبة لبلدان الأزمة وكذلك بالنسبة لتعافي الاقتصاد الأوروبي ككل.

ويمر الشرق الأوسط حالياً بعملية "تحول تاريخي"، حيث "ينشد المواطنون درجة أكبر من الحرية وتوزيعاً أكثر عدالة للفرص والموارد الاقتصادية. وسوف تقتضي الاستجابة لهذه التطلعات تغييرات بعيدة الأثر في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف تستمر هذه العملية لفترة طويلة – فالتغيير المؤسسي واسع النطاق يستهلك وقتاً وجهداً. ويتمثل التحدي الآن في الحفاظ على التجانس الاجتماعي دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وإبان فترات القلاقل الاجتماعية، حاولت كل حكومات المنطقة تقريباً تخفيف الأثر المترتب على زيادات أسعار الغذاء والوقود باستيعاب جزء من هذه الزيادات في الموازنات الحكومية – وهو إجراء نفقهمه تماماً. وبطبيعة الحال، سيؤدي هذا الإنفاق الزائد إلى فرض ضغوط على الموارد المالية في الفترة القادمة، كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقلص النشاط السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة تكاليف الاقتراض. ويمكن أن يتسبب ذلك في انحراف مسار الجهود الإضافية اللازمة نحو نموذج للنمو يشمل جميع قطاعات المجتمع ويؤدي إلى إنشاء الوظائف لاستيعاب القوى العاملة المتنامية. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مستعداً لتقديم يد العون الآن وفي السنوات القادمة.

ومن هنا يمكن القول بأن الموقف الاقتصادي لا يزال هشاً وغير متوازن بوجه عام، تخيم عليه أجواء عدم اليقين الشديد.

منهج جديد لسياسة الاقتصاد الكلي

وفي ظل النموذج القديم، كانت كل السياسة النقدية تركز بشكل حصري على التضخم والنمو. لكن هذا الطرح كان مبالغاً في التبسيط. فقبل وقوع الأزمة، كانت هناك أخطار جسيمة كامنة وراء واجهة من التضخم المنخفض والنمو القوي – وهي أسعار الأصول المتصاعدة والنمو الائتماني المتزايد والاستثمار المتحيز لقطاع الإسكان و"المحرقة المالية" التي تمثلها الأصول المسمومة والاختلالات الكبيرة في الحسابات الجارية.

وكثيراً ما كان القطاع المالي مُهملاً في الماضي، حيث كانت أجهزة الرقابة والتنظيم المالي تتعامل مع المؤسسات والأسواق المنفردة من منظور ضيق، دون توجيه الاهتمام الكافي لقضايا الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي الأوسع نطاقاً. لكن أحد الدروس المستخلصة في هذا الصدد هو أن الأحداث المحلية يمكن أن تكون لها تداعيات عالمية.

ومن الواضح أن السياسة النقدية يجب أن تتجاوز مسألة استقرار الأسعار وتطلع إلى الاستقرار المالي. لكن هذا لا يعني ضرورة التوسع في نطاق عمل أهم أداة للسياسة النقدية، وهي سعر الفائدة الأساسي. فمن حسن الحظ أن لدينا أدوات متاحة أخرى – أدوات السلامة الاحترازية الكلية مثل نسب رأس المال ونسب السيولة ونسب القرض إلى القيمة. ونحن بحاجة إلى معرفة كيفية تصميم هذه الأدوات واستخدامها بكفاءة أكبر.

ما هي سياسة المالية العامة؟ لا شك أن سياسة المالية العامة كانت تُعامل في النموذج القديم وكأنها *طفل مُهمَل* ضمن أفراد أسرة السياسات. فقد اقتصر دورها على المثبتات التلقائية – مما سمح لعجز الموازنة بالارتفاع والانخفاض مع تقلبات الدورة الاقتصادية – وكان يُنظر إلى السياسة الاستثنائية بارتياح شديد. لكن سياسة المالية العامة نعمت أثناء الأزمة بأداء دور *الجمال النائم* – فبعد أن استنفدت السياسة النقدية كل طاقاتها وبات النظام المالي راكعاً على ركبتيه، ظهرت الأداة المنسية لتدعم الطلب الكلي وتنقذ العالم من انزلاق الاقتصاد إلى حالة من السقوط الحر. إننا بحاجة إلى التفكير من جديد في سياسة المالية العامة.

وفي نفس الوقت، يحتاج القطاع المالي إلى جراحة تنظيمية كبيرة. فقد نشأت الأزمة في بيئة تسودها ثقافة المخاطرة الرعناء، ثقافة لا تزال مزدهرة لسوء الحظ.

وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية بالفعل، لكنها مجرد خطوات مبدئية. ومن المنتظر أن تؤدي اتفاقية بازل ٣ للرقابة المصرفية إلى تحسين جودة رأس المال المصرفي وزيادة كفه. لكننا نحتاج إلى مد التنظيم ليشمل نظام صيرفة

الظل". نحتاج إلى رقابة أفضل لأن القواعد، حتى أفضلها، يصبح بلا قيمة إذا غاب التنفيذ السليم. نحتاج إلى آليات أفضل لتسوية الأوضاع بما يضع نهاية لويلات المؤسسات التي توصف بأنها أكبر وأهم من أن تفشل — على أن يشمل ذلك بُعدا حيويا هو المعاملات العابرة للحدود. نحتاج إلى ضريبة على الأنشطة المالية تُجبر هذا القطاع على تحمل جانب من تكاليف سلوكه المخاطر.

وإجمالا أقول إن هناك نتيجتين أساسيتين. فعند تصميم إطار اقتصادي كلي جديد للعالم الجديد، سوف يميل البندول — ولو قليلا — من السوق إلى الدولة ومن البسيط نسبيا إلى الأكثر تشابكا نسبيا.

منهج جديد للدمج الاجتماعي

وعلى مستوى الحوكمة العالمية الجديدة، يجب توجيه اهتمام أكبر إلى التجانس الاجتماعي. وأرجو ألا تفهموني خطأ — فقد حقق نموذج العولمة القديم إنجازات عديدة، حيث نجح في انتشال مئات الملايين من ربقة الفقر. لكن هذا النموذج كان له جانب سلبي — الهوة الواسعة والمتزايدة بين الأغنياء والفقراء. وبينما ترتبط العولمة التجارية بانخفاض عدم المساواة، نجد أن العولمة المالية — وهي حديث الساعة في السنوات الأخيرة — أدت إلى زيادتها.

وكان الاتجاه العام في السابق هو التهوين من عدم المساواة، والقول بأنها شر لا بد منه في الطريق إلى الثراء. لكن الأزمة وعواقبها غيرت هذه التصورات تغييرا جوهريا. فالمزيج المدمر الذي يجمع بين ارتفاع البطالة وارتفاع عدم المساواة لفترة مطولة يمكن أن يفرض ضغوطا على التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهو ما يؤثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وربما كان عدم المساواة من المسببات "الصامتة" للأزمة. فعشية الأزمة كان عدم المساواة في الولايات المتحدة قد عاد إلى مستويات ما قبل "الكساد الكبير". وعلى غرار الكساد الكبير في السابق، جاء "الركود الكبير" مسبوقا بزيادة في نصيب الأغنياء من الدخل ونمو مستمر في القطاع المالي. وفي هذه الظروف، ربما كان من الممكن أن يؤدي الاقتراض دورا مؤثرا بالنسبة للمواطن العادي باعتباره عامل أمان لرفع مستويات المعيشة — وإن كان أمانا "في الوقت الضائع".

وعلى المدى الأطول، يرتبط النمو القابل للاستمرار بتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. فعدم المساواة يمكن أن يعيق الحصول على التمويل. ويمكنه أن يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات المعاكسة. ويمكنه التأثير على الثقة في المؤسسات وتشجيع عدم الاستقرار. وبدون طبقة متوسطة راسخة، لا يبرِّج أن تحدث انطلاقة في الطلب المحلي.

إننا نحتاج إلى شكل جديد من العولمة، شكل أكثر عدالة، عولمة لها وجه أكثر إنسانية. فثمار النمو يجب أن تعم على الجميع، ولا تتفرد بها قلة محظوظة. وبينما يجب أن يكون السوق في بؤرة الاهتمام، فمن الضروري ألا تتحول يد السوق الخفية إلى قبضة خفية.

منهج جديد للعمل متعدد الأطراف

لقد علمتنا الأزمة كثيرا من الدروس، لكن الدرس الأهم هو أن التعاون لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار. فبدون التعاون الذي قادته مجموعة العشرين، ربما كنا شهدنا حقبة ثانية من الكساد الكبير. واليوم لا يمكن أن يتلاشى التعاون ببساطة. فالاقتصاد العالمي مترابط بدرجة لا تسمح بطغيان المصالح القومية الضيقة. وإنني أشعر بالقلق من احتمال ألا يستمر هذا التعاون.

إن التحديات الراهنة الكبرى تتطلب كلها حلا جماعيا. لنأخذ مثلا إعادة توازن النمو العالمي. يجب على البلدان التي سجلت عجزا خارجيا أن تعتمد أكثر على الطلب الخارجي. ويجب على البلدان ذات الفوائض أن تقوم بالعكس، فتنحول من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي. ويعني هذا وضع المصالح العالمية في المقدمة، وهو ما يحقق المصلحة الوطنية في آخر المطاف.

ويجب النظر إلى العولمة باعتبارها مسعى مشتركا. فعلى البلدان ألا تستخدم العملات أو القيود التجارية لجني مكاسب قصيرة الأجل، كما ينبغي أن تقاوم الرغبة في جذب المشروعات بتخفيف قيود القطاع المالي أو تقويض أشكال الحماية الاجتماعية.

وفي مثل هذا العالم، سوف تزداد أهمية المؤسسات متعددة الأطراف — بوصفها منابر للتعاون العالمي. لكنها يجب أن تحتفظ بأهمية دورها، حيث يجب أن تتكيف مع العولمة الجديدة.

ويسرني الإشارة إلى أن الصندوق يواصل القيام بدوره في هذا الصدد. فقد ساهمنا بدور أساسي في وقت الأزمة، حيث أرسينا قواعد واضحة فيما يتعلق ببرامج الإقراض التي يتيحها الصندوق لأعضائه — وشمل ذلك عقد اتفاقيات مع بعض البلدان المتقدمة لم يكن ليتوقعها الكثيرون. وبالنظر إلى المستقبل، نسعى جاهدين لتعميق فهمنا للروابط المعقدة في الاقتصاد العالمي. نريد تعزيز قدرتنا على منع الأزمات، وليس فقط إدارتها.

وقد أجرينا الكثير من التغييرات بالفعل. فلدينا عملية جديدة للإنذار المبكر. ولدينا تقارير جديدة عن التداعيات تنتظر في كيفية تأثير السياسات المحلية في خمسة اقتصادات أساسية ذات أهمية نظامية على بقية بلدان العالم. كذلك أصبحت برامجنا المعنية بتقييم القطاع المالي إلزامية على البلدان ذات الأهمية النظامية. ونعمل حاليا على تحسين المراقبة

العالمية للتدفقات الرأسمالية، كما نعمل مع مجموعة العشرين لإيجاد مسار تعاوني يقود إلى نمو أعلى، ونواصل تقوية شبكة الأمان المالي العالمية لحماية البلدان من التحولات المالية المفاجئة في الأوضاع السائدة.

غير أنه من الضروري أن نتوافر لنا الشرعية، إذ يجب أن نعبر عن الواقع الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين. ومن هذا المنطلق، تظهر الأهمية البالغة لإصلاحات نظام الحوكمة التي أجراها الصندوق في الآونة الأخيرة. فقد اتفق بلداننا الأعضاء في العام الماضي على تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦% إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية – بالإضافة إلى تحويل نسبة قدرها ٢,٧% في عام ٢٠٠٨. وبذلك أصبحت البرازيل والصين والهند وروسيا من بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في الصندوق. ونتج عن ذلك أن أصبحنا في وضع أفضل يسمح لنا بأداء المهمة المنوطة بنا، وهي إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

خاتمة

أما التحدي الذي يواجهنا اليوم فليس بجديد. ففي عام ١٩٣٣، كتب جون مينارد كينز – أحد المؤسسين الأوائل لصندوق النقد الدولي: "إن الرأسمالية المنحدرة، ذات الصفة الدولية رغم تركيزها الفردي، والتي وجدنا أنفسنا في قبضتها بعد انتهاء الحرب العالمية ليست نظاما ناجحا. فهي ليست ذكية، وليست جميلة، وليست عادلة، وليست فاضلة. وهي لا تفي بالغرض. باختصار، نحن نبغضها، وبدأنا نشعر بالازدراء حيالها. لكننا حين نتساءل عما يمكن أن يصلح بديلا لها، تقع في أشد حالات الحيرة."

واليوم نواجه تحديات مشابهة إلى حد مخيف. فنحن نعيد البناء بعد ظروف مشابهة إلى حد مخيف ترجع إلى جذور مشابهة إلى حد مخيف. ومع ذلك فقد ثبتت صلابة مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدت إلى فترة طويلة من السلام والرخاء والتعاون والاستقرار.

وقد وُلد الصندوق في هذا العالم. وُلد في عالم يشكل فيه العمل متعدد الأطراف قيمة مهمة. وُلد في عالم تُقَسَّم فيه ثمار النمو على نطاق واسع. وُلد في عالم حيث الدولة والسوق يكمل كل منهما الآخر ويوازن كل منهما الآخر.

ومهمتنا اليوم هي إعادة بناء عالم على هذا الغرار. ونحن بالطبع لا ننشد العودة إلى أربعينات القرن الماضي. لا ننشد العودة إلى زمن كان فيه عدد قليل من البلدان هو المسيطر. لا نريد أن ندير ظهورها للانفتاح. لكننا يمكن أن نعود إلى المبادئ التي بُنى على أساسها اقتصاد ما بعد الحرب. نستطيع الاقتراض من الماضي لكي نبلغ المستقبل.

إن للصندوق دورا محوريا في هذا الصدد. فيجب أن يعود مجددا إلى مهمته الأصلية، وهي توثيق التعاون ومكافحة جذور الحرب.

كثير منكم في هذه القاعة سيصبحون قادة المستقبل. اسألوا أنفسكم: ما هو نوع العالم الذي تودون العيش فيه؟ لا شك أنه عالم يفوق العالم القديم من حيث النزاهة والعدالة والفضيلة.

شكرا جزيلاً على حسن استماعكم.